

الصفدي: أمن الانترنت شرط مسبق لتشجيع التجارة والابتكار

باقتراح قانون تكنولوجيا المعلومات الجارية مناقشته في الوقت الحاضر في مجلس النواب». ولفت إلى ان اقتراح القانون يدخل تشريعات مهمة لمكافحة جرائم المعلوماتية، مشيراً إلى أن المادة الثانية من اقتراح القانون تنص على إن تكنولوجيا المعلومات هي في خدمة كل مواطن ويجب ألا تمس بهوية الشخص أو بحقوقه أو بالحياة الخاصة أو بالحريات الفردية أو العامة. بشكل عام، يعالج اقتراح القانون المعاملات الإلكترونية، التجارة الإلكترونية، عمليات الدفع الإلكتروني والتحويل الإلكتروني للأموال النقدية، خدمات التوقيع الإلكترونية، أحكام خدمات النقل إلى الجمهور بوسيلة إلكترونية، حماية المعلومات ذات الطابع الشخصي، و جرائم متعلقة بالمعاملات الالكترونية. وفي مجال الأمن المعلوماتي بشكل خاص، يعالج القانون أصول بث رسائل الترويح أو التسويق الإلكتروني غير المستدرج، ويفرض بعض القيود على مزودي خدمات النقل. واعتبر الصفدي أن اقتراح قانون تكنولوجيا المعلومات انجاز، نتظر من المجلس النيابي الكريم إقراره بأسرع وقت ممكن.

وتابع نحن في عصر أوتوسترادات المعلومات والحكومة الالكترونية، ولذلك يعتبر أمن المعلومات من المواضيع الملحة في حماية العمل الإداري ولقد تزايدت أخيراً حدة الهجمات الإلكترونية ولا بد من بناء أنظمة حماية ذكية وفعالة وسريعة التكيف. كما أن الحاجة ماسة، في كافة القطاعات، للمزيد من التشريعات والقوانين المنظمة لأمن المعلومات في لبنان.

رأى وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي انه نظراً لأهمية وحساسية المعلومات المرسله عبر الإنترنت، فإن أمن الإنترنت شرط مسبق لضمان التشغيل السريع للأنشطة التجارية وتشجيع الابتكار في مجال الأعمال، وبالتالي تعزيز الأداء الاقتصادي العام.

كلام الصفدي جاء خلال محاضرة عن أمن الانترنت نظمتها جامعة القديس يوسف بمناسبة العيد الثاني للمركز الأكاديمي الياباني.

كرم قدم نائب رئيس الجامعة الدكتور خليل كرم الوزير الصفدي منوها بجهوده لتنشيط الاقتصاد اللبناني.

ثم بدأ الصفدي محاضرتة لافتاً الى ان شبكة الانترنت صممت في الأساس لتكون وسيلة لتبادل المعلومات على نطاق محدود. الا انها اخذت تتحول بوتيرة متسارعة الى فضاء جديد لتبادل المعلومات والى سوق عالمية لاتمام المعاملات والصفقات. في موازاة هذا التحول سرعان ما نمت الحاجة الى ايجاد الوسائل والتقنيات التي تضمن أمن هذا التبادل وتحمي من التعديات على الحقوق.

أضاف: «في هذا السياق قامت وزارة الاقتصاد والتجارة من خلال مشروع E-comleb الممول من الاتحاد الأوروبي بمراجعة مجمل التشريعات اللبنانية ودراسة الحاجة إلى تشريعات إضافية تواكب التطور التكنولوجي وتغطي النقص التشريعي المستجد. وقد خلصت الوزارة إلى إعداد سلة قوانين شملت موضوعات جديدة وتعديلات على القوانين المرعية الإجراء، وتمثلت